

وزارة الخارجية الأمريكية

تقرير حول ممارسات حقوق الإنسان - 2003

ينشره المكتب المكلف بشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والشغف
وزارة الخارجية الأمريكية واشنطن م.ك. 31 مارس 2004.

إن موريتانيا جمهورية إسلامية مركزية جداً تسيطر عليها رئاسة قوية وينص الدستور على حكم مدني ي تكون من سطوة تنفيذية مسيطرة ومجلس شيوخ وجمعية وطنية و يحكم الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطابع، رئيس الحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم منذ 1984، ولا بوصفه رئيساً للجنة عسكرية ومنذ 1992 بصفته رئيساً للحكومة المدنية المنتخبة. وقد أعيد انتخاب معاوية رئيساً بنسبة تتجاوز 67% من الأصوات في اقتراع 7 نوفمبر. ادعى مرشحو المعارضة التزوير الواسع النطاق لكنهم لم يختاروا الطعن في نتائج الانتخابات عن طريق القنوات القانونية المتوفرة. لقد تم اعتقال زعيم مرشحي المعارضة محمد خونة هيدالله عشية الانتخاب وأطلق سراحه واعتقل من جديد في اليوم التالي للانتخاب وظلت عدة أحزاب محظورة خلال السنة.

ينص الدستور على استقلالية السلطة القضائية غير أن القضاء يتعرض لضغط كبير من طرف السلطة التنفيذية عبر قدرتها على تعين القضاة والتأثير عليهم.

تحافظ الحكومة المدنية على رقابة فعلية لقوات الأمن التي تشمل القوات المسلحة النظامية والحرس الوطني والدرك والشرطة ومع ذلك جرت محاولة انقلاب في شهر يونيو اشتربت فيها بعض وحدات الجيش الوطني.

تدبر وزارة الدفاع القوات المسلحة والدرك في حين يخضع الحرس الوطني والشرطة لوزارة الداخلية. إن القوات المسلحة مسؤولة عن الدفاع الوطني بينما يقوم الحرس بمهام الشرطة داخل البلاد في المناطق التي لا توجد فيها شرطة المدن. إن الدرك سلك شبه عسكري متخصص ومسؤول عن حفظ النظام العام داخل وخارج المناطق الحضرية. وقد ارتكب أفراد قوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان.

إن البلد التي يقدر سكانها بحوالي 2,9 مليون نسمة ذات اقتصاد يوجهه السوق. وقد ساهم الجفاف والتصرّف والآفات الزراعية في التحضر السريع وانتشار البطالة والفقر الشديد والديون الخارجية الثقيلة. طبقت الحكومة البرنامج الاجتماعي بشكل بطيء لكنها عملت بشكل نشيط عبر المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج لتطوير النفاذه إلى التعليم والرعاية الصحية، وإن تمركز معظم ثروة البلاد بين يدي نخبة قليلة من فيها قبيلة الرئيس وقبائل البيضان المرتبطة بها وكذا انعدام الشفافية والمسؤولية المالية في بعض أوساط الحكم، تعوق النمو الاقتصادي. وتتقى موريتانيا المساعدة الخارجية من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف.

وظل سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان ضعيفاً بشكل عام. وإذا كانت هناك بعض التحسينات في ميادين عدة، فلا تزال توجد مشاكل حادة. ولا تزال المؤسسات الديمقراطية بدائية وتقييد الحكومة قدرة المواطنين على التمكّن من تغيير حكومتهم. كانت هناك ثلاثة تقارير حول القتل من قبل قوات الأمن. وكانت التقارير أقل حول استخدام الشرطة للعنف المفرط لرقابة التجمعات والمظاهرات.

ويستخدم بعض رجال الشرطة العنف المفرط ويضربون وبهينون المعتقلين بطرق أخرى ويقومون بالاعتدال التعسفي والسجن الانفرادي قبل الاتهام والتقيشات غير الشرعية. رفعت الحكومة دعاوى ضد بعض أفراد قوات الأمن الذين ارتكبوا انتهاكاً، ولا يزال انعدام العقاب مشكلة.

ولا تزال ظروف السجن صعبة وغير صحية. واستمر السجن الاحتياطي مع أن مدته كانت أقصر بفضل زيادة عدد المحاكم العامة والمتخصصة.

كما واصلت الحكومة برامج التكوين والإصلاح القضائي، وأحياناً حدت الحكومة من حرية التعبير، والصحافة وحرية التجمع والدين. حظرت الحكومة حزبين سياسيين.

استمرت الحكومة في رفضها الاعتراف الرسمي ببعض المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات حقوق الإنسان. ويستمر التمييز الاجتماعي ضد النساء ولا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للنساء مشكلة خطيرة رغم جهود الحكومة لوقف الممارسة، في حين استمرت التوترات القومية ولا تزال المجموعات القومية المرتكزة أساساً في الجنوب ناقصة التمثيل في الحياة السياسية ويشعر بعض أعضائها بالحرمان من التمثيل السياسي الفعلي. إن عمل الأطفال منتشر في القطاع غير المصنف وذلك على الرغم من جهود الحكومة لاستئصال تلك الممارسة. تستمر تقارير محلية ودولية تقييد بأن الرق على شكل العمل الإجباري وغير التطوعي لا يزال موجوداً وتستمر العبودية غير الرسمية التطوعية حيث يظل العديد من العبيد

السابقين يعملون للأسياد السابقين أو الآخرين في علاقات تبعية قوية تشكّل الرق الأقصى. لقد صادقت الحكومة هذا العام على قانون يفرض عقوبات جنائية قاسية على الاتجار بالأشخاص.

احترام حقوق الإنسان:
الفصل الأول: احترام سلامة الشخص بما فيها الحرية من:

الاغتيال السياسي وأشكال القتل غير القانوني الأخرى:

لم ترد تقارير حول الاغتيال السياسي، غير أن هناك ثلاثة تقارير غير مؤكدة حول القتل التعسفي أو غير الشرعي من قبل الحكومة. ففي 12 فبراير غرق الطالب بوبكر بيضاني أسود قبالة شاطئ انواكشوط في ظروف غامضة بعد مشادة كلامية مع عدة شبان أخبروا الشرطة بالمشادة. ويورط التقرير الشرطة في الغرق. وحسب تقرير ثان غير مؤكد في 17 أغسطس قتل الشرطيون الحارسون، عند نقطة تقنيش، آمادو كان شاب إفريقي موريتاني عمره 17 سنة. ويوم 9 سبتمبر يقال إن اثنين من رجال الشرطة قد أوقفا مناهقا عند نقطة تقنيش في كيهيدي وزير عم انهم قتلاه. ويجري تحقيق حول القضية عند نهاية السنة.

الاختفاء:

لم ترد تقارير حول حالات اختفاء لأسباب سياسية.

جـ- التعذيب والمعاملات أو العقوبات الأخرى الوحشية أو لا إنسانية أو المهنية:

يحظر القانون مثل هذه الممارسات غير إنه يقال أن الشرطة تضرب المتهمنين خلال الحراسة النظرية. ووردت عدة ادعاءات غير مؤكدة حول التعذيب. إن المحامين وأفراد اسر 129 جنديا معتقلأ لصلتهم بمحاولة انقلاب 8 يونيو يدعون أن قوات الأمن عذبت المعتقلين (راجع الفصل 1 د). وقد بعثت يومان رايت واتش HRW رسالة انشغال إلى الحكومة حول عدم الاتصال بهؤلاء الضباط. فقدت الحكومة تلك الاتهامات في مؤتمر صحفي. وفيما بعد سمحت باتصال محدود للصحافة بثلاثة من المعتقلين. ولم تقدم الصحافة ولا المعتقلون دليلاً قاطعاً على التعذيب. ولم يتم القيام بأي عمل جديد فيما يخص التعذيب المزعوم لمحمد باه ولد سعيد ولد سيدى يعرف عام 2002 عند نهاية السنة.

ظللت ظروف السجن قاسية غير أن ناشطين حقوق الإنسان يفيدون بأن إدارة السجن تستمر في التحسين.

وفي بعض السجون يستمر الانتظام الشديد ولا تزال المنشآت الصحية غير ملائمة ويقال إنها ساهمت في أمراض مثل السل والإسهال والأمراض الجلدية. إن التموين بالأدوية المقدم أساساً من طرف إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية لا يزال غير كافٍ في جميع السجون. إن السجناء ذوي العلاقات المرتفعة والأسر التي تقدم لهم الغذاء والأدوية والكتب والمجلات احسن ظروفاً بكثير من السجناء الأقل حظاً ومن مواطني البلدان الأخرى. إن إدارة السجن الجديدة التي عينت في أغسطس 1997 قد حسنت بشكل ملحوظ ظروف السجن من حيث الغذاء والصحة والعلاقات الأسرية. إن مخصصات الميزانية الهدافلة إلى زيادة مصاريف السجين لتحسين الغذاء والتغذية والخدمات الطبية والتمويل ولوازم الفراش والنظافة لم تكن كافية حسب إحدى المنظمات غير الحكومية. قامت الحكومة ببعض التحسين المادي لظروف السجن عبر توفير طبيب وممرضات ميدانياً في سجن انواكشوط وتوفير الأغذية والفراش والأدوية والثياب في شهر مايو.

وواصلتقيادة الحرس الجديدة بالسجن تطبيق اللوائح ضد الضرب والتعذيب. غير أنه قد وردت تقارير يوثق بها حول ضرب معتقلين في المفوضية خارج سجن انواكشوط. تبلغ طاقة السجن 700 سجين وقد وصل مجموع عدد المساجين 1185 في سبتمبر. بلغ عدد سجناء انواكشوط 367 منهم 340 رجلاً و 10 نساء و 17 قاصراً في سجون منفصلة.

توجد النساء السجينات في سجن منفصل يتتوفر على حارسات إناث و حديقة مشتركة. يبقى أطفال النساء السجينات مع أمهاتهم وقد تودعهن وزارة العدل عند أفراد آخرين من أسرهم لحضانتهم بشكل مؤقت. استمرت مؤسسة نورا وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال السجون في تقديم برنامج ومشاريع برنامج صغير للنساء السجينات. وتعاون اليونيسف ومنظمة كاريتسا الفرنسية لتأمين خدمات التكوين والرياضة في مراكز إصلاح الأحداث.

غالباً ما يحفظ المعتقلون قبل المحاكمة مع المحكوم عليهم وذلك بسبب مشاكل اكتناظ السجون.

تسمح الحكومة بزيارة السجون من طرف المنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين والمرأفيين الدوليين لحقوق الإنسان. فقد زار بعض الدبلوماسيين الأجانب بعض السجون هذه السنة. تستطيع لجنة الصليب الأحمر الدولية زيارة السجون لكنها لم تزرها هذه السنة.

د- الاعتقال التعسفي والسجن أو النفي:

يحظر الدستور الاعتقال والسجن التعسفيين، غير أن تقارير مطردة تقول إن الشرطة تعتمد وتسجن المواطنين بشكل تعسفي. غير أن ناشطين حقوق الإنسان يفيدون بأن الشرطة قد أظهرت مزيداً من احترام الإجراءات القانونية المعمول بها.

إن الشرطة التابعة لرقابة وزارة الداخلية ينقصها التجهيزات والتكنولوجيا، مما يضعف في الغالب محاولات الشرطة لتطبيق القانون. ويعتقد أن الرسالة المستوطنة في جميع مستويات الشرطة و غالباً ما تتصرف الشرطة بدون معاقبة. وفي الغالب لا تحمل الحكومة مسؤولي الأمن المسؤولية ولا تتبع مسؤولي الشرطة على خرقات حقوق الإنسان.

و لا يزال تطبيق الضمانات الدستورية يختلف كثيراً من حالة لأخرى، ويطلب القانون من المحاكم أن تنظر في شرعية سجن الشخص خلال 48 ساعة من الاعتقال ويمكن أن تمدد الشرطة الفترة لمدة 48 ساعة أخرى ويستطيع وكيل الجمهورية أو المحكمة سجن الأشخاص لمدة أقصاها 30 يوماً في الحالات التي تمس الأمان الوطني. وبعد توجيه الوكيل لهم فقط، يحق للمتهم الاتصال بمحام. وهناك نص حول الحرية بكفالة غير أنها نادراً ما تستخدم.

لم يسمح للمعتقلين 129 المرتبطين بمحاولة انقلاب يوني بالاتصال بالمحامين ولا بأسرهم خلال الأشهر 3 من اعتقالهم حسب أفراد الأسر. ولا يزال هؤلاء المعتقلون في السجن عند نهاية السنة. وقد اعتقل مرشح المعارضة للرئاسة محمد خونه ولد هيدالله و 15 من مسانديه في بداية نوفمبر بتهم تتعلق بالأمن الوطني ولم يسمح لهم بالاتصال بالمحامين ولا بالأسر ولا بالدعم الطبي الخارجي لمدة شهر تقريباً بعد اعتقالهم.

وقد اعتقلت الحكومة عدة إسلاميين خلال السنة. اعتقلت الشرطة زعيم المعارضة المرشح للانتخابات الرئاسية محمد خونه ولد هيدالله وعدة أعضاء من إدارة حملته يوم 6 نوفمبر. أطلق سراح هيدالله ليوم الافتراض (7 نوفمبر) واعتقل من جديد في اليوم التالي. وقد حكم هيدالله هو و 15 من مسانديه في ديسمبر بتهم تتعلق بالأمن الوطني وبعد محاكمة قصيرة حكم على معظمهم بمن فيهم هيدالله بغرامات صغيرة والحبس مع وقف التنفيذ لمدة تتراوح بين 2 و 5 سنوات.

هناك ما بين 10 إلى 15 % من المساجين لم يحاكموا بعد أو ينتظرون الحكم بعد محاكمتهم. وقد أطلق سراح بعض المتهمين المعتقلين قبل محاكمتهم بدون تفسير وقد تفسر العلاقات الأسرية والقبلية والسياسية بعض الحالات.

لا يوجد نص قانوني يتعلق بالنفي. واصلت الحكومة الترحيب بعودة أي مواطن طرد أو هرب بين 1989-91.

هـ- رفض محاكمة علنية عادلة:

ينص الدستور على استقلال القضاء غير أن السلطة التنفيذية تمارس في الواقع ضغطاً كبيراً على القضاة عبر استطاعتها تعين القضاة والضغط عليهم وعلاوة على ذلك فإن التعليم والتكون الصعيفين الموفرين للقضاة المعرضين للضغوط الاجتماعية والمالية والقبلية والشخصية، ليحدوون من عدالة النظام القضائي. هناك نظام واحد للمحاكم مع نظام قانوني عصري يتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتتمثل محاكم المقاطعات والولايات والشغال أهم محاكم الدرجة الأولى وهناك 53 محكمة من محاكم المقاطعات والتي تتكون من رئيس وقضاة تلقوا تكويناً شرعاً تقليدياً، تنظر في القضايا المدنية المتعلقة بمبالغ تقل عن 39 دولار أمريكي

(10.000) أوقية والقضايا العائلية مثل الزواج والطلاق والتركة. وتتلقى 13 محكمة جهوية الاستئناف في القضايا التجارية والمدنية من محاكم المقاطعات وتنظر في الجنح. وفي المستوى المتوسط توجد ثلاثة محاكم استئناف لكل منها ثلاثة غرف (غرفة مدنية وتجارية وغرفة مختلطة) تنظر في الاستئناف من محاكم الولايات وتتمتع بصلاحيات السلطة القضائية الأصلية للبت في الجرائم.

إن المحكمة العليا المستقلة نظرياً يرأسها قاض معيين من طرف الرئيس لمدة 5 سنوات. تراجع المحكمة العليا القرارات والأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف لتحديد موافقها للقانون والإجراءات. وتتدخل المراجعة الدستورية ضمن اختصاص مجلس دستوري مكون من ستة أعضاء ثلاثة يعينهم الرئيس واثنان يعينهم رئيس الجمعية الوطنية وواحد يعينه رئيس مجلس الشيوخ. ويتولى المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه رئيس الجمهورية المراجعة السنوية للقرارات القضائية وإن رئيس المحكمة العليا ونائبه الأول وزير العدل وثلاثة قضاة وممثلين عن مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية أعضاء في هذا المجلس وتستهدف المراجعة السنوية معرفة ما إذا كانت المحاكم قد طبقت القانون على الوجه المناسب واتبع إجراءات المناسبة وقد استخدمت المراجعة الأخيرة بمثابة أساس لتقدير عملية الإصلاح وإعادة تحويل القضاة على أساس مؤهلاتهم.

وينص الدستور على المثول الشرعي وافتراض البراءة حتى إثبات الجريمة من طرف محكمة نظرية. ويقتضي جميع المتهمين بغض النظر عن المحكمة أو عن قدرتهم على دفع الاعتاب بالحق الشرعي في محام يمثلهم خلال المحاكمة المفتوحة أمام الجمهور وإذا لم يستطع المتهمون دفع أتعاب المحامي فإن المحكمة تعين محاميا ضمن قائمة تعدادها هيئة المحامين الوطنية ويتولى الدفاع بدون أتعاب. وينص القانون على أن المتهمين يمكن أن يقابلوا الشهود ويقدموا الأدلة ويستألفوا الأحكام عليهم وغالباً ما تاحترم هذه الحقوق في الواقع.

تحدد الشريعة المبادئ الشرعية التي يعتمد عليها القانون والإجراءات القانونية ونظراً إلى طريقة تطبيق الشريعة في البلاد فإن المحاكم لا تعامل في جميع الحالات النساء بوصفهن متساويات مع الرجال (راجع الفصل 5).

إن السن الدنيا لمحاكمة الأطفال هي 12 سنة. وبحكم الأطفال ما بين 12 و18 سنة ويقضون العقوبات في مركز إصلاح الأحداث (راجع الفصل 1 ج). وهناك محكمة خاصة تنظر في قضايا الأطفال دون سن 18 ويستفيد الأطفال الماثلون أمام المحكمة من أحكام أخف من الأحكام على البالغين كما يتمتعون بالظروف المخففة.

وبمساعدة دولية واصلت الحكومة برنامجاً لتحسين أداء واستقلال القضاء، ويتمثل ذلك البرنامج في تنظيم جميع القوانين والنظم في نص مرجعي واحد وتكون المسؤولين في النظام القضائي. وقد عقدت المحاكم المنفصلة لأشكال القضايا الخاصة، جلسات أكثر انتظاماً. وفي بوليو أغسطس شارك عدة قضاة للشريعة الإسلامية في برنامج تكويني في الخارج ركز على عرض المفاهيم القانونية الغربية بما فيها أسس القانون التجاري والقانون العقاري.

حكم على زعيم المعارضة محمد خونه ولد هيدالة وأنصاره بحبس مع وقف التنفيذ مدته 2 إلى 5 سنوات بتهم تتعلق بالأمن الوطني (راجع القسم 1 د).

تم إطلاق زعيم حزب الجبهة الشعبية محمد الأمين الشبيه ولد الشيخ ماء العينين واثنين من رفاقه يوم 30 أغسطس.

و- التدخل التعسفي في الحياة الخاصة والأسرة والمنزل والرسائل:

يفرض القانون تقويضًا قضائيًا لتفتيش المنازل غير أنه يبدو أن السلطات غالباً ما تتجاهل هذا المطلب.

تفيد عدة تقارير أن السلطات التي دخلت يوم 6 نوفمبر منزل محمد خونه ولد هيدالة وعدد من أعضاء حملته وفتشتها قامت بذلك بدون أمر قضائي.

ويعتقد أن مراقبة الحكومة للمنشآت وللمعارضة السياسية تستمر وإن كان مدى استخدام الحكومة للمخبرين غير معروف.

وردت بعض تقارير حول اغتصاب بعض المسؤولين الحكوميين للأراضي في إطار الإصلاح العقاري ومصادر أراضي المجموعات العرقية الجنوبية وأراضي البيضان السود وتوزيعها على أصدقائهم أو أسرهم وقد استهدف ذلك الإصلاح منح الأراضي لسكان الريف الذين لا أرض لهم ومن فيهم البيضان البيض والبيضان السود ضحايا التصحر في الولايات الشمالية والوسطى وكذلك في السنوات الأخيرة سكان الجنوب العائدين والذين طردوا بين عام 1989 و1991. سعى الإصلاح كذلك إلى زيادة المساحات المزروعة عبر تأجير الأرض للذين يمتلكون وسائل زراعتها. ومع ذلك قد تكون حدثت إعادة توزيع واضحة لأراضي سكان الجنوب والبيضان السود إلى البيضان البيض ضمن ذلك البرنامج لأن الجنوب أقل تأثراً بالتصحر من ولايات الشمال التي يقطنها البيضان تاريخياً وتقييد شهادات غير مؤكدة أن 20% على الأكثر من المستهدفين – الأشخاص الذين لا أرض لهم وضحايا التصحر. قد حصلوا على أراضي وأن معظم الأراضي غير المزروعة ربما تكون أعطيت للبيضان البيض الأثرياء.

الفصل 2: احترام الحريات المدنية بما فيها: أ - حرية التعبير والصحافة.

ينص الدستور على حرية التعبير والصحافة غير أن الحكومة تواصل الحد من تلك الحريات وذلك من خلال الأذن المسبق المفروض من طرف وزارة الداخلية و في عدة حالات تم إغلاق مجموعات الإعلام و رفض نفادها إلى الندوات العمومية أو مصادرتها بسبب انتقاد الحكومة.

يجب على جميع الصحف التسجيل لدى وزارة الداخلية، هناك أكثر من 300 جريدة وصحيفة مسجلة لدى وزارة الداخلية، منها 200 لا تصدر بانتظام وبعضها لم يصدر قط أي عدد. تمتلك الحكومة وتسير الجريدين اليوميين "الشعب" و"أوريزون" وهناك فقط حوالي 25 جريدة ملوكية خصوصية تصدر بانتظام. هذه الجرائد أسبوعية ومحدودة القراء تستصدر 3.000 نسخة على الأكثر في العدد. تنتقد المنظمات غير الحكومية والصحافة الخصوصية الحكومة وقادتها انتقاداً مفتوحاً. وتمتلك الحكومة وتسير جميع وسائل الاتصال (الإذاعة والتلفزة).

و استمرت الحكومة ترفض بل لم تجب على طلبات الخصوصيين إنشاء إذاعات خصوصية.

وفي بنایر اعتقلت الحكومة صحفيين بتهمة التآمر مع ليبيا ضد النظام. وفي نهاية المطاف ألغت الحكومة كل التهم وأطلق سراح الصحفيين بعد أسبوعين. وفي وقت لاحق في السنة اعتقلت الحكومة صحفيين آخرين لمدة عدة ساعات.

وكان كل أولئك الصحفيين قد كتبوا مقالات تتقدّم المسؤولين الحكوميين.

انتقدت المنظمات غير الحكومية والصحافة التي يملكونها الخصوصيون الحكومة وقادتها بشكل علني، وقد انتشرت المنشورات والرسائل الإعلامية والعرائض المضادة للحكومة بشكل واسع في انواكشوط والمدن الأخرى.

تعفى جميع المواد المستخدمة لإنتاج الجرائد والصحف والكتب للصحافة الخصوصية من جميع الضرائب.

ويلزم قانون الصحافة الناشرين ب تقديم نسخ من الجرائد إلى وزارة الداخلية والعدل قبل توزيعها. وتراجع وزارة الداخلية نسخة الجريدة بكمالها قبل السماح بنشرها وعادة تسمح بالتوزيع والبيع بعد يومين أو ثلاثة أيام. غير أن قانون الصحافة ينص على أن وزير الداخلية يستطيع وقف نشر المواد التي تشوّه الإسلام أو تهدّد الأمن الوطني. وعلاوة على ذلك حظرت وزارة الداخلية بيع عدد من AFRIQUE EDUCATION التي تصدر في باريس.

و قد أغلقت الحكومة الجريدة الخصوصية العربية "الراية" نتيجة لعلاقاتها مع الزعيم السياسي الإسلامي جميل ولد منصور. و لا تزال الجريدة مغلقة عند نهاية السنة.

و خلال حملة الانتخابات الرئاسية في نوفمبر أعطت الحكومة لجميع المرشحين استقادة متساوية من قناة التلفزة الوحيدة و من وسائل الإعلام الإلكترونية. و سمحت الحكومة للمواطنين سماع انتقاد الحكومة في جميع وسائل الإعلام. و إن استقادة أحزاب المعارضة محدودة جداً من تلفزة وإذاعة الحكومة الأخرى. و في عام 2002 أعادت الحكومة اعتماد ممثل وكالة أنباء الشرق الأوسط الذي جمد عام 2000.

وبواسطة الهوائيات الفضائية يستطيع المواطنون استقال قنوات التلفزة العالمية.

هناك ثلاثة موزعين محليين لخدمات شبكة الإنترنت تعمل بدون تقييد حكومي. و توجد خدمات الإنترنت في انواكشوط المركز التجاري الكبير عشر عواصم جهوية أخرى وتحتفظ بعض الجرائد الخصوصية بمواقع الإنترنت التي لا تصادرها الحكومة.

لا تحد الحكومة من الحرية الأكademie.

ب - حرية التجمع السلمي وإنشاء الجمعيات:

ينص الدستور على حرية التجمع ، غير ان الحكومة قد حدث من ذلك الحق في الواقع. خلال هذه السنة بما فيه أثناء الانتخابات الرئاسية في بداية نوفمبر فرقت الشرطة بعض المظاهرات مستخدمة غالباً الغازات المسيلة للدموع و مسببة جروحاً خطيفاً. يفرض القانون على الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية المعترف بها أن تطلب الإذن من الحاكم المحلي للجمعيات أو المهرجانات الكبيرة. وفي مارس و إبريل حظرت الحكومة مؤقتاً جميع المظاهرات العمومية ورفضت منح رخص للمظاهرات رداً على المظاهرات الواسعة حول الوضع في منطقة الشرق الأوسط. و في أكتوبر حظرت الحكومة على المرصد مراقبة الانتخاب الذي يصف نفسه بأنه مستقل. عقد مؤتمر في فندق بنواكشوط. و بعد الانتخابات في نوفمبر و بداية ديسمبر لم تجب الحكومة على بعض طلبات الإذن.

يضمن الدستور حرية إنشاء الجمعيات غير إن الحكومة تحد في الواقع من ذلك الحق وتحدد من جهود بعض المجموعات عبر رفضها منهم الاعتراف الرسمي. يجب على جميع الأحزاب السياسية أن تسجل نفسها لدى وزارة الداخلية. هناك 15 حزباً سياسياً على الأقل وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية ينقد العديد منها الحكومة. تعمل بشكل واضح وتصدر بياناتها العلنية وتخترق قادتها غير أن الحكومة حظرت أو رفضت الاعتراف أو رفضت الاعتراف بعدة أحزاب. لم تعرف الحكومة بأي منظمة غير حكومية، أو جمعية جديدة خلال السنة حيث تجاوز عددها في البلاد 600. لم تعرف الحكومة بعد ببعض المنظمات غير الحكومية لكنها لم تمنعها من العمل (راجع القسم 4).

و اصلت الحكومة حظر حزب العمل من أجل التغيير ، و حزب اتحاد القوى الديمقراطية/عهد جديد و حزب النهوض و حزب الطليعة ، واستمر حظر الحكومة لإنشاء حزب المعاهدة من أجل التغيير.

جـ حرية الدين:

ينص الدستور على أن موريتانيا جمهورية إسلامية وعلى أن الإسلام دين مواطنها ودين الدولة؛ و تحد الحكومة من حرية الدين. ومع ذلك يمارس المسيحيون من الرعايا الأجانب والمواطنون الفلائل المسيحيين دينهم بشكل علني وحر. و في ثالثين يونيو صادقت الحكومة على قانون يسمح فقط بالإسلام المالكي الموريتاني التقليدي، و يحظر أي نوع من النشاط السياسي في المساجد.

لا تسجل الحكومة الجماعات الدينية، غير أنه يجب على المنظمات غير الحكومية أن تسجل نفسها لدى وزارة الداخلية (راجع الفصل 2 ب)، ويعني ذلك المنظمات غير الحكومية الإنسانية والتنموية المنتسبة إلى مجموعات دينية.

ورغم عدم وجود تقنين يحظر الدعاية الدينية من طرف غير المسلمين، فإن الحكومة تحظر في الواقع الدعاية الدينية من غير المسلمين بمقتضى المادة 11 من قانون الصحافة والذي يحظر نشر أي مادة مضادة للإسلام أو تعارضه أو تهدده. غير أنه لم ترد تقارير حول معاقبة الحكومة للأشخاص بسبب خرق المادة 11 خلال السنة. وتنتظر الحكومة إلى أي محاولة من طرف المسيحيين لتصدير المسلمين بوصفها تخرباً للمجتمع الموريتاني. غير أن الحكومة قد حدث كذلك من نشاط إسلاميين المتطرفين المشبوهين. ولا تعرف مجموعات غير مسلمة تقوم بالدعابة الدينية، وتحصر المنظمات غير الحكومية الأجنبية المسيحية نشاطاتها في المساعدة الإنسانية والتنموية.

ويمقتضي قانون الصحافة بإمكان الحكومة أن تحد من استيراد وطباعة وتوزيع الأنجليل وغيرها من الكتب الدينية غير الإسلامية. وفعلاً لا تطبع الأنجليل ولا تباع علينا في البلاد. غير أن حيازة الأنجليل وغيرها من المواد الدينية المسيحية في المنازل الشخصية ليست محظورة وتتوفر المجموعة المسيحية الصغيرة على الأنجليل وغيرها من الكتب الدينية.

للمزيد من التفاصيل راجع التقرير الدولي حول الحرية الدينية لعام 2003.

دـ حرية التنقل داخل البلاد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى البلاد:

ينص القانون على تلك الحقوق وعلى العموم تحترم الحكومة تلك الحقوق في الواقع. غير أنه في بعض المناطق قد لا يستطيع من لا يتوفرون على بطاقة التعريف أن يتلقوا بحرية. أنشأت الحكومة نقاط تفتيش منتظمة على الطريق يفتتش فيها رجال الشرطة وأوراق المسافرين ويقال إنهم غالباً ما يطلبون رشاوى. غير أنه خلال السنة نقصت الحكومة نقاط التفتيش مقارنة مع السنوات الماضية وخففت وقت الأسئلة ومدة تفتيش السيارة. فقللت التقارير حول مزيد من التفتيشات الشديدة في المناطق الحدودية الجنوبية. غير أن عدد نقاط التفتيش في البلاد قد زاد حول انواكشوط وبعض المناطق الجنوبية الشرقية لعدة أسابيع بعد محاولة انقلاب 8 يونيو.

وتعتبر مفوضية اللاجئين أن هناك 15.000 إلى 20.000 لاجئ موريتاني لا يزالون في السنغال رغم أن اللاجئين ظلوا يعودون بشكل مستقل في مجموعات صغيرة ويسقدون من مشاريع صغيرة في الزراعة والغابات والصحة والنظافة على يد المنظمات غير الحكومية وعمال الجمعيات الخيرية. إن تعاون السلطات المحلية في معالجة الاسترجاع وحل مشاكل الحياة المدنية يختلف كثيراً ويتعلق بشخصية المسؤول وبمنطقة العائد. فقد حصل العديد من العائدين على منازلهم الأصلية وبعض الممتلكات وكل أو جزء أراضيهم (راجع الفصل 2). و على امتداد شمامنة أو وادي نهر السنغال تستعيد المجموعات إنتاجها الزراعي، غير أن استعادة سندات الملكية لا تزال المشكلة الأولى. إن إعادة أوراق الهوية في الوقت المناسب قد اختلفت و هناك بعض الذين عادوا عام 1995 لم يحصلوا بعد على بطاقات التعريف. و في بعض المناطق لا يستطيع الأشخاص الذين لا بطاقة تعريف لديهم أن يسافروا بحرية.

لا ينص القانون على منح صفة اللاجي طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحالات اللاجئين وطبقاً لبروتوكول الأمم المتحدة 1967. و في الواقع وفرت الحكومة الحماية ضد الطرد و منحت صفة اللاجي أو اللجوء. تعاونت الحكومة مع مفوضية اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى في مساعدة اللاجئين.

قد وفرت الحماية المؤقتة للاجئين من البلدان المجاورة بما فيها ليبيريا و السيراليون و السنغال و ساحل العاج و مالي و غينيا بيساو. كما قبلت الحكومة كذلك طلب مفوضية اللاجئين تسجيل حوالي 200 شخص من طالبي اللجوء معظمهم من سيراليون وليبيريا.

وتسقط موريتانيا أكثر من 50.000 من مواطني باقي دول إفريقيا الغربية يبحثون عن المأوى والشغل أساساً في انواكشوط و أنواذيبو. و يقدر أن نسبة 60% من الصيادين التقليديين في موريتانيا هم سنغاليون.

الفصل 3- احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم:

يضمن الدستور للمواطنين حق تغيير حكومتهم ولكن الحكومة تحد من هذا الحق في الواقع.

ورغم أن المدنيين يشغلون جميع الوظائف التي برتبة وزير فإن بعض أعضاء اللجنة العسكرية التي حكمت من 1984 إلى 1992 بالإضافة إلى الرئيس ولد الطابع، بقوا في وظائف نفوذ الحكم في الجهاز التنفيذي والجمعية الوطنية والقوات المسلحة وشركات الدولة. شهدت البلاد يومي 8 و 9 يونيو محاولة انقلاب كان قادتها التسعة ضباطاً سابقين في الجيش. لا يزال قادة تلك المجموعة قارين وكونوا مجموعة تدعى "فرسان التغيير" لا تزال تطالب بالإطاحة بحكومة الطابع.

انتصر الرئيس ولد الطابع في انتخاب نوفمبر بنسبة 67% وسط تقارير واسعة حول التزوير وخاصة في جزء البلاد الجنوبي لم تدعو الحكومة المرافقين الدوليين ولا المرافقين الدبلوماسيين المحليين لمراقبة العملية الانتخابية وإن كانت قد سمح لمنظمة دولية بزيارة البلاد ومراقبة الاقتراع. اعتقلت الحكومة زعيم مرشحي المعارضة لأسباب تتعلق بالأمر الوطني بضعة أيام قبل الاقتراع (راجع القسم 1.د). أدعى مرشحو المعارضة أن الحكومة نظمت انتخابات مزورة، لكنهم اختاروا عدم الطعن في نتائج الانتخاب عبر والطرق القانونية المتوفرة وقد برأ أعضاء المعارضة هذا القرار زاعمين أن اعتقال هيدالو فور الاقتراع مباشرة منه منعاً من مباشرة أي دعوى قضائية.

تفيد يومان رايت وانش RW أن الحكومة ضايفت وجهها من المعارضة هذه السنة. وقد وقعت تلك المضايقة على المستوى المحلي واكتسح على وجه الخصوص شكل رفض المسؤولين المحليين مقابلة زعماء المعارضة غير أن زعيم مرشحي المعارضة قد اعتقل قبل الانتخاب (راجع القسم 1.د).

ينتخب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل سنتين عن طريق الاقتراع غير المباشر من طرف أعضاء المجالس البلدية كل سنتين. جرت الانتخابات الأخيرة عام 2002 لتجديد 19 من المقاعد 56. كانت الانتخابات جيدة التنظيم عموماً غير أن المرافقين الدوليين لاحظوا أن مناورات الحكومة قد قلل من حظوظ مرشحي المعارضة. قدمت 6 من أحزاب المعارضة ممثليين ولم يقاطع أي حزب انتخابات 2002. لأول مرة تم انتخاب مرشح للمعارضة (الكتل من أجل الديمقراطية) في مجلس الشيوخ. وعلاوة على ذلك تم انتخاب امرأتين في مجلس الشيوخ.

قد ترشحت 15 من أحزاب المعارضة لنوابيات وبلديات 2001، وقد أصدرت الحكومة بطاقة تعريف صعبة التزوير وراجعت ونشرت كافة اللوائح الانتخابية واستخدمت صناديق اقتراع شفافة وسمحت بحضور مثل كل حزب لمراقبة كافة العمليات الانتخابية بما فيها فرز الصناديق في كل دائرة. إن الدبلوماسيين الأجانب والمرافقين المحليين قد لاحظوا أن الانتخابات كانت على العموم عادلة وشفافة. غير أن تقارير تفيد بوقوع بعض المخالفات مثل الناخبين الذين صوتوا في مكتبين مختلفين في دوائر قليلة. وفي ما سوى الحملة الانتخابية ترفض الحكومة استقادة المعارضة السياسية بشكل كامل من وسائل الإعلام الحكومية. وقد حصل حزب الجبهة الشعبية الذي يعارض، العلاقات الدبلوماسية بين البلاد وإسرائيل، على مقعد في الانتخابات التشريعية وثمانية مستشارين بلديين إما لنفسه أو في ائتلاف مع أحزاب أخرى.

إن البلاد موزعة إلى 13 ولاية بما فيها منطقة انكشوط العاصمة مقسمة هي بدورها إلى مقاطعات. وتعين الحكومة الولاية والحكام ويتم انتخاب المجالس البلدية بالاقتراع العام التي تنتخب عددها الذين هم في الغالب رؤساء لائحة حزب الأغلبية. وتعين الإدارة المركزية معظم الموظفين. والمجالس المنتخبة مسؤولة عن بعض الخدمات العمومية مثل النظافة وتنتمي باستقلالية مالية وبسلطة سن الضرائب. وان عمالها الإداريين مستقلون عن الحكومة. وتنتخب المجالس البلدية مجلس الشيوخ الوطني.

تتمتع النساء بحق الانتخاب وقد شكلن أقلية الناخبين في انتخابات هذه السنة. تشغّل النساء بعض وظائف الدولة السامية: خمسة حقائب وزارية بما فيها وزيرة الوظيفة العمومية وكانت بي دولة (شؤون المرأة والمعلوماتية) والمديرة المساعدة لديوان الرئيس والوزيرة، مستشارة الرئيس.

إن النساء ممثلات جيداً في كتابة الدولة لشؤون المرأة بمن فيهن عدد من نساء الأقليات القومية. هناك ثلاثة نائبات في الجمعية الوطنية التي تضم 81 نائباً و3 نساء في مجلس الشيوخ الذي يضم 56 مقعداً. توجد امرأتان ضمن 14 عضواً في المكتب التنفيذي للحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي الحاكم وتترأس امرأة حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم عضو التحالف الحاكم. ترشحت عيشة بنت جدان لانتخابات الرئاسية خلال السنة وهي أول امرأة في البلاد تترشح للرئاسة. وقد ركز برنامج حملتها على قضايا ترقية النساء.

إن الأقليات مثل: البيضان السود والهالبوليارات والصوننكي والوولوف ناقصو التمثيل في الوظائف الحكومية السامية. غير أن أصغر ولد امبراك قد عين أول حرطاني وزيراً أول للبلاد يوم 6 يوليو أعيد تعيينه في انتصاف نوفمبر وتم تعيين أول حرطانية وزيرة للوظيفة العمومية يوم 13 نوفمبر فضمن 21 وظيفة وزير يشغل الحراطين 2 والهالبوليارات 3 والصوننكي 2، أما 15 الباقية فيشغلها البيضان البيض أو المولدون من البيضان البيض والحراطين (راجع الفصل 5). وإن مجموعة أعضاء الحكومة 27 من فيهم كتاب الدولة يشملون 3 حراطين و3 هالبوليارات و1 صوننكي ومن بين 56 عضواً في مجلس الشيوخ يوجد 3 حراطين و4 هالبوليارات 3 صوننكي. و من بين 56 عضواً في مجلس الشيوخ يوجد 3 حراطين اما 46 الباقين

فهم اما من البيضان البيض أو مولودين من أصل بين البيضان البيض والحراطين ومن بين 81 عضوا في الجمعية الوطنية يوجد 9 من الحراطين و8 من هالبولاير 2 صوننكي و2 وولوف.

الفصل 4- موقف الحكومة من التحقيق الدولي وغير الحكومي حول الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان:

تعمل عدة مجموعات محلية ودولية لحقوق الإنسان غالبا دون تقييد من الحكومة وتحقق وتتشر تقاريرها حول قضایا حقوق الإنسان وقد كان المسؤولون متعاونين نوعا ما ومقهمين لرأيهم.

توجد ثلاثة من منظمات حقوق الإنسان تهتم بجميع مسائل الموريتانية لحقوق الإنسان (LMDH) التي هي هيئة مستقلة ومعرف بها من طرف الحكومة. ولا تزال منظمة ثانية هي الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان (AMDH) غير معترف بها (راجع الفصل 2 ب). وإن كانت هذه الجمعية (AMDH) غير منتبة للمعارضة، فإن العديد من أعضائها أعضاء في المعارضة. و الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان (AMDH) أكثر انتقادا للحكومة من الرابطة وخاصة بشأن الانتهاكات التي ارتكبت خلال فترة 1989/91 والتي لم تحل بعد. وإن المجموعة الدولية للدراسة والبحث حول الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا (GERDES-AFRICA) لم تحصل بعد على الاعتراف الرسمي. لم يتم الرد بعد على طلبات تلك المنظمات بحجة أنها منظمات ذات أساس عرقي تخرق القانون وتثبت الفرقة. غير أن المنظمات غير المعترف بها تواصل نشاطها دون عرقية وكانت الحكومة أكثر تجاوبا مع المنظمات غير الحكومية.

هناك منظمات أخرى من بينها 14 جمعية غير معترف بها تهتم بقضایا حقوق الإنسان والرق واللاجئين ومسيري 1989.

و إن المنظمة الدولية الوحيدة المعنية بحقوق الإنسان التي زارت البلاد خلال السنة هي اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تقوم بزيارات روتينية سنوية. تقييد HRW بان الحكومة قد قيدت القدرة الشرعية للمنظمات غير الحكومية على العمل بحرية لا تعرف الحكومة رسميا بعد من المنظمات غير الحكومية للتعامل مع المسؤولين الحكوميين وكذا القدرة على طلب مساعدة الحكومة.

الفصل 5 – التمييز على أساس العرق والجنس والدين والإعاقة واللغة أو الحالة الاجتماعية :

ينص الدستور على المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون بغض النظر عن العرق والأصل القومي والجنسى أو الحالة الاجتماعية ويحظر الدعاية المبنية على العرق أو القومية. وفي الواقع غالبا ما تشجع الحكومة الأفراد على أساس الانتماء القومي أو القبلي أو الحالة الاجتماعية والعلاقات السياسية. وإن التمييز المجتمعي ضد النساء قوي الجذور في المجتمع التقليدي ومستوطن رغم استمرار تحسن الوضعية. ليست هناك أدلة على وجود تمييز نظم لا من قبل المجتمع ولا من قبل الحكومة و ضد الأشخاص من المصابين بفيروس نقص المناعة السيدا ، غير أن المحرمات والمعتقدات المرتبطة بالمرض جعلت الضحايا يواجهون العزل والحرمان في بعض المجالات.

النساء:

إن الاغتصاب والعنف الزوجي غير شرعيين، غير أن مراقببي حقوق الإنسان والنساء المحاميات يقولون إن سوء المعاملة الجسدية للنساء من طرف أزواجهن نادر وخاصة في صفوف السكان البيضان. وتدخل الشرطة والقضاء أحيانا في حالة التجاوزات الأسرية غير أن النساء في المجتمع نادرا ما يطلبن التسوية القضائية بل يعتمدن على الأسرة وأفراد المجموعة العرقية لحل النزاعات الأسرية. وإن الاغتصاب بما فيه اغتصاب الزوجة غير شرعي، غير أنه لم يعلم باعتقالات أو إدانات بمحاجب ذلك القانون. وفي إحدى الحالات يقال إن الضحية كان أجنبي الجنسية وإن مرتکب الجريمة تم القبض عليهم وإن حدوث الاغتصاب غير المبلغ عنه مرتفعة، إن البغاء محرم غير إن تقارير المنظمات غير الحكومية تقييد بأنه مشكلة متزايدة في بعض المناطق الحضرية وخاصة في صفوف النساء الزنجبيات والبيضانيات السوداوات. قليل. إنه يحدث ولكن تقارير الجناد عن الاعتداءات نادرة.

وتشتهر الأشكال التقليدية لسوء معاملة النساء أساسا في التجمعات الريفية المعزولة ولكن يبدو أن هذه الممارسات تتراجع. ويتمثل سوء المعاملة في التسمين الإجباري للمرأهقات (البلوح) الذي يمارس فقط لدى البيضان. بينما لا يحظر القانون التسمين فقد وضعت الحكومة سياسة لإنهاء تلك الممارسة. ويعتبر الخبراء في السابق أن ما بين 60% و70% من النساء جربن التسمين (البلوح) ولكنهم يخلصون إلى أن القليل من نساء البيضان لا يزلن يتعرضن للتسمين.

يمارس تشويه الأعضاء التناسلية للنساء في صفوف جميع المجموعات العرقية. وغالبا ما تتعرض له البنات الصغيرات حتى في اليوم السابع بعد ميلادهن وعلى كل حال قبل سن 6 أشهر وحسب دراسة بتمويل خارجي عام 2001 تعرضت ثلاثة أربع من النساء بين 15 و 49 سنة لتشويه الأعضاء التناسلية للنساء. ويعترف الخبراء المحليون بأن أخف شكل من

الخافض يمارس ولا يقام بخياطة الشرف التي هي أخطر شكل من أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للنساء. وقد تراجعت هذه الممارسة في القطاع الحضري العربي.

وأصلت الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية سلسلة من النشاطات ضد تشويه الأعضاء التناسلية للنساء. ارتكزت تلك الجهود حول استئصال الممارسة في المستشفى وردع المرضيات عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية تنفيذ السكان في بعض المناطق حول القضية وقد نظم المجلس الإسلامي الأعلى ورابطة العلماء والمنتدى الوطني لحقوق المرأة حملة تشرح الأخطار الصحية الشديدة لتشويه الأعضاء التناسلية للنساء وركزت على كون تشويه الأعضاء التناسلية للنساء ليس واجبا دينيا. وأصلت الحكومة حملات إعلامية وتنفيذية مكثفة ضد تشويه الأعضاء التناسلية للنساء خلال السنة وإضافة إلى هذه النشاطات. فإن سياسة الحكومة واضحة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للنساء. يحظر على مستشفى الدولة وعمالها الطبيين ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للنساء، وحسب العيد من أخصائي حقوق النساء فإن الحملة ضد تشويه الأعضاء التناسلية للنساء تغير المواقف حول ممارسته.

تتمتع النساء بالحقوق الشرعية في الملكية وحضانة الأطفال وفي صفو السكان الأكثر عصرنة وتحضر اعترف بهذه الحقوق. وحسب القواعد المحلية فإن زواج المرأة الأول لا بد له من موافقة أهلها لا زيجاتها اللاحقة. وتماشيا مع الشريعة كما هي مطبقة في البلاد. لا يتطلب الزواج والطلاق موافقة المرأة ويسمح بتعدد الزوجات ولا يحق للمرأة أن ترفض رغبة زوجها في نكاح زوجات إضافية. إن تعدد الزوجات نادر في الواقع في صفو البيضان لكنه شائع في صفو المجموعات القومية الأخرى. إن الزيجات المرتبطة بين الأهل تصبح نادرة هي الأخرى وخاصة بين صفو السكان البيضان. غالبا ما تبادر النساء في إنهاء الزواج الذي أكثر ما يقوم به الزوج أو الزوجة بصفة هجران لا على شكل طلاق. ومن الشائع كذلك في مجتمع البيضان أن تحصل المرأة عند الزواج على اتفاق تعادي ينص على أن الزوج ينهي زواجه إذا ما اختار زوجة إضافية. وتقدر نسبة الطلاق لدى البيضان بـ 37% وتبلغ نسبة الزواج من جديد بعد الطلاق 72,5%.

ولا تزال النساء يواجهن بعض التمييز القانوني. فعلى سبيل المثال لا بد من شهادة امرأتين لمساواة شهادة رجل واحد وتبلغ قيمة المرأة نصف دية الرجل. توفر مدونة الأحوال الشخصية إطاراً لتسوية قانون الأسرة المعتمد على الشريعة الذي كان مطابقاً بشكل غير عادل بسبب عدم تحديد التشريع. وهذا تناقض الصيغ المطبقة على توزيع الأموال كثيراً من حالة لأخرى. وعلاوة على ذلك فإن صحة وحق إبرام عقود قبل الزواج لم تتحرج دائماً. ومع ذلك لا تواجه النساء التمييز القانوني في المجالات الأخرى التي لم تتناولها الشريعة بشكل صريح. ينص القانون على أن الرجال والنساء يتلقاون أجراً متساوياً مقابل عمل متساوي. ورغم أن هذا القانون غير مطبق عموماً في الواقع فإن أكبر المستخدمين أي الوظيفة العمومية وشركة معادن الدولة يطبقانه. وفي قطاع الأجراء العصري تحصل المرأة أيضاً على مزايا أسرية سخية بما فيها 3 أشهر من إجازة الأمومة.

وتشعر الحكومة إلى إتاحة فرصة تشغيل جديدة للنساء في مجالات كان الرجال يشغلونها تقليدياً مثل الطب والمواصلات والشرطة والجمارك. أصبحت النساء أكثر تدخلاً في صناعة الصيد وأنشأن عدة تعاونيات صيد نسوية. وتعمل كتابة الدولة لشؤون المرأة مع العديد من المنظمات غير الحكومية على تحسين وضعية النساء. نظمت الحكومة وتجمعات النساء والمنظمات غير الحكومية المهرجانات والملتقيات والورشات طيلة السنة للتعبئة حول حقوق النساء.

الأطفال:

يتضمن القانون نصوصاً خاصة بحماية ورفاه الأطفال وتبادر الحكومة برامج لحماية الأطفال اللقطاء. غير أن نقص التمويل يعيق تلك البرامج وجعل التعليم على أكبر حصة من الميزانية بلغت 18,9% تعتمد الحكومة على المانحين الأجانب في مجالات مثل تلقيح الأطفال.

فرضت الحكومة التعليم الإلزامي لمدة 6 سنوات ولكن إنجاز التعليم الابتدائي للجميع لا ينتظراً أن يتم قبل عام 2007 على الأقل أولاً لأن الحكومة لا تتوفر على الموارد المالية لتوفير المنشآت المدرسية والأساند في جميع البلاد وخاصة المناطق المعزلة. زاد التمدرس قليلاً على سنة 2001 حيث كانت نسبة التمدرس 90% كانت الفصول متدرجة تماماً بشمل الأولاد والبنات من جميع المجموعات الاجتماعية والعرقية. لا توجد قيود قانونية على تعليم البنات. وقد مثلت البنات 48,8% من التلاميذ المسجلين في المدارس عام 1998. وقد دخلت حوالي 90% من البنات في سن التمدرس المدارس الابتدائية خلال سنتي 1998 و1999 مقارنة بنسبة 88% من الأطفال. وفي التعليم الثانوي تمثل البنات 44% من مجموع الطلاب. ورغم تلك الزيادات فإن التمدرس في موريتانيا الشرقية

ولبر اكته وعلى ضفة نهر السنغال لا يزال منخفضاً. وقد مثلت النساء نسبة 22,3% من الطلاب المسجلين في الجامعة خلال السنة الجامعية. وتشكل النساء كذلك 30,5% من طلاب المدارس الفنية. وتبلغ نسبة التعليم 32% بالنسبة للنساء مقابل 50% بالنسبة للرجال. ويدرس جميع الأطفال تقريباً، بغض النظر عن جنسهم ومجموعتهم العرقية، في المدارس القرآنية بين سن 5 و7 سنوات ويحصلون على الأقل على مبادئ قراءة وكتابة العربية.

يجري تشويه أعضاء النساء التناسلية للنساء عموماً على البنات الصغيرات (راجع الفصل 5 النساء).

تعتبر المنظمات غير الحكومية المحلية أن هناك أكثر من 300 من أطفال الشارع، غير أن الحكومة قد نفذت برنامجاً لمساعدة أسر أطفال الشارع ولتشجيع تمدرسهم.

المعوقون:

لا يتضمن القانون نصوصا خاصة بالأشخاص المعوقين ولا تمنح الحكومة الأولوية في العمل والتعليم والخدمات العامة للأشخاص المعوقين. غير أنها توفر بعض إعادة التأهيل والمساعدات الأخرى للأشخاص المعوقين. وقد نشطت المنظمات غير الحكومية في توعية الجمهور حول مشاكل المعوقين. وقد عملت مدرسة انواكشوط للصم والعمي بستة فصول وسجلت 67 تلميذا خلال السنة، غير أن المدرسة ينفقها العمال المكونين. لا يوجد تمييز مجتمعي ضد الأشخاص المعوقين.

الاقليات الوطنية والقومية:

تواجه الأقليات القومية التمييز المعمي. وينشأ التوتر والتمييز العرقيان الثقافيان من الخط الغرافي والثقافي بين البيضان البدو تقليدياً الناطقين بالعربية (الحسانية) المنميين والمنميين الفلان من مجموعة الهمالبولاير في الشمال الوسط والمزارعين الحضر من مجموعات الجنوب العرقية من الهمالبولاير (التوكلور) والصوننكي واللولوف. ورغم الانسجام الثقافي فإن البيضان ينقسمون إلى مجموعات فئوية عرقية لغوية ويتمايزون عرقياً بالبيضان والحراطين أو البيضان البيض والبيضان السود وإن كان يصعب في الغالب التمييز بين المجموعتين بواسطة لون البشرة. إن البيضان البيض والذين من بينهم عدد كبير ذو بشرة داكنة، بعد قرون من التزوج مع أفراد مجموعات الأفارقة جنوب الصحراء، يسيطرون على الحكومة والاقتصاد. ظل الحراطين ضعفاء سياسياً وغير منظمين اجتماعياً، وقد منع الفقر والهجرات والعزلة مجموعات الحراطين دون تحقيقهم القوة السياسية المماطلة لعددهم. وتتمرّكز مجموعات الهمالبولاير (أكبر مجموعات غير البيضان) واللولوف والصوننكي في الجنوب وهي ناقصة التمثيل في قطاعات الجيش والأمن.

ينص الدستور على أن اللغة الرسمية هي العربية وأن البولارية والصنكية والولفية هي اللغات الوطنية للبلاد غير أن الحكومات المتعاقبة المدنية منها والعسكرية قد واصلت مختلف سياسات "التعريب" في المدارس وفي أماكن العمل وقد ساهمت النزاعات العرقية بشكل معتبر في الانقسامات والتوترات السياسية بميل بعض الأحزاب إلى وجود قواعد عرقية يسهل تحديدها وإن كانت الاختلافات السياسية مترايدة الأهمية في صفوها.

الفصل 6 حقوق العمال:

أ - حق التنظيم

ينص الدستور على حرية التنظيم وعلى حق المواطنين في الانتماء إلى أي منظمة نقابية و يمارس العمال هذا الحق بالفعل . ويحق لجميع العمال باستثناء أفراد الجيش والشرطة التنظيم في النقابات وتكونها على المستوى المحلي والوطني . غير أن الحكومة لها سلطة أن تقرر الاعتراف - أو عدم الاعتراف بنقابة ما - (راجع القسم 6.ب) . وتوجد معظم العمال العاملة في القطاع غير المصنف حيث يعمل معظم العمال في الزراعة المعيشية وتربية الماشية ، ويعمل 25% فقط في قطاع العمل المأجور ومع ذلك فإن حوالي 90% من عمال الصناعة والتجارة منظمون في النقابات .

لا يحد قانون الشغل التعديدية النقابية وتوجد أربع اتحadiات نقابية: اتحاد العمال الموريتانيين (UTM) والكونفدرالية العامة للعمال الموريتانيين (CGTM) والكونفدرالية الحرة للعمال الموريتانيين (CLTM) والاتحاد العام للعمال الموريتانيين (UGTM). إن الاتحاد العام للعمال الموريتانيين الذي أسس عام 2002 هو أحدها عهدا وكان أولئك تحالفها مع الحزب الجمهوري الحاكم. إن أقدم هذه الاتحadiات اتحاد العمال الموريتانيين لا يزال ينظر إليه العديد من العمال على أنه حلif وثيق للحكومة وللحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي (PRDS) الحاكم، غير أنه فقد الأرضية لصالح الكونفدرالية العامة للعمال الموريتانيين ولصلاح الكونفدرالية الحرة للعمال الموريتانيين. إن الكونفدرالية العامة للعمال الموريتانية ليست مناسبة إلى أي حزب ولو كان معظم أعضائها يميلون إلى الاختيار المعارض. لقد كانت الكونفدرالية الحرة للعمال الموريتانيين مرتبطة بحزبي التحالف من أجل التغيير المعارض. تمنح الحكومة مبالغ مالية للاتحadiات بالتناسب مع أعضائها. وقد انتسبت جميع الاتحadiات ممثليًّن إلى محاكم الشغل الأربع في البلاد وكانت ممثلة في معظم الهيئات الحكومية المعاولة أو الاستشارية. وظلت الاتحadiات الوطنية تنظم ورشات تكوينية لأعضائها عبر البلاد. كما نشطت أيضاً عدة نقابات مسقلة وخاصة ثلاثة نقابات لمدرسي التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وهناك أيضاً أربع نقابات مهنية غير مناسبة

يضمن القانون للعمال حماية من التمييز ضد النقابات ويستطيع العمال وأرباب العمل عرض نزاعات الشغل على محاكم شغل مكونة من ثلاثة أشخاص تدار معًا من طرف وزارته، العدل والشغل يشاركان بممثلين عن النقابة وأرباب العمل.

إن الاتحاديات حرّة في الانتساب دولياً. حيث شارك اتحاد العمل الموريتانيين في المنظمات النقابية الجهوية. إن الكونفدرالية العامة للعمل الموريتانيين و اتحاد العمل الموريتانيين كليهماً عضو في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وقد قبل اتحاد العمل الموريتانيين عضواً في منظمة اتحاد النقابات الإفريقية لكن طلب الكونفدرالية العامة للعمل الموريتانيين لم يقبل حيث يقلل اتحاد النقابات الإفريقية عضواً واحداً فقط من كل بلد.

ينص القانون على أن النقابات تستطيع تنظيم العمال بحرية دون تدخل الحكومة أو أرباب العمل وإن كانت النقابة تحتاج إلى ترخيص من المدعي العام لكي تحصل على الاعتراف القانوني. ويستطيع المدعي العام التعليق المؤقت لنقابة بطلب من وزارة الداخلية إذا اعتقدت أن النقابة لا تحترم القانون. ويتناقض الاتفاقيات العامة والقطاعية حول الأجور وظروف العمل والامتيازات الاجتماعية والطبية في مفاوضات ثلاثة الأطراف وترسم بواسطة مرسوم حكومي. ويمكن كذلك التفاوض حول الأجور والامتيازات الأخرى بشكل ثانوي بين رب العمل والنقابة وتسجل نتائج تلك المفاوضات لدى مديرية الشغل. وإن كانت المديرية تستطيع تغيير الانفاق المتفاوض عليه بين العمال وأرباب العمل فلم تعرف حالات حدث فيها ذلك خلال هذه السنة. تستطيع الحكومة نظريا حل النقابة بسبب ما تعتبره إضارا غير شرعية ولأسباب سياسية غير أنه لم تعرف حالات قامت الحكومة فيها بذلك ولم يتم حل نقابات خلال السنة.

ويخول القانون للعمال حق الإضراب غير أنه يجب أن يسبق الإضرابات في القطاع الخاص تقديم تقرير حول عدم التصالح أو تقريرا حول فشل المفاوضات. و تقر كذلك لجانا تحكمية ثلاثة تتشكل من: ممثلي النقابات، أرباب العمل والحكومة. وعندما تتفق اللجان على التحكيم تستطيع فرض تحكيم ملزم ينهي تلقائيا أي إضراب. يقول بعض ممثلي النقابات أن الحوار الاجتماعي كان قليلا باستثناء الرد على أعمال العمال في النزاع. وقع إضرابات في البلاد خلال السنة. وفي فبراير أضربت عمال الأحواض لعدة أسابيع من أجل زيادة الأسعار. حصل العمال على زيادة طفيفة للأجور؛ غير أنه يقال أن بعض الزعماء قد فصلوا بعد ذلك بقائل. و في أكتوبر أضرب عمال مقاول تونسي في بناء طريق انواكشوط-انواذيبو احتجاجا على سوء ظروف العمل بما في ذلك عدم دفع أجر الساعات الإضافية و عدم العلاج الطبي و سوء الغذاء و السكن في وسط صحراوي. و في النهاية تم حل الإضراب لفائدة مطالب العمال.

تستطيع الحكومة نظريا حل النقابة بسبب ما تعتبره إضرارا "غير شرعي" و "لأسباب سياسية" غير أنه لم تعرف حالات قامت الحكومة فيها بذلك ولم يتم حل نقابات خلال السنة.
هناك ثالث محاكم شغل مكونة من رئيس و مستشارين (2) (واحد يمثل العمال و واحد يمثل أرباب العمل) بمثابة هيئات تحكم ذاتية لذواتها.

لاحظت لجنة خبراء منظمة الشغل الدولية (OIT) أن التحكيم الإجباري يحظر بالفعل الإضرابات وقد طلبت من الحكومة تكييف تشريعيه مع متطلبات اتفاقية منظمة الشغل الدولية 87 حول حرية التنظيم وحماية حق التنظيم، غير أن الحكومة لم تعمل شيئاًغاية نهاية السنة.

لا توجد مناطق تجارية حرة

جـ- حظر العمل الشاق و الاحادي:

يحظر القانون العمل الشاق والإجباري بما فيه عمل الأطفال. غير أن القانون يطبق فقط على العلاقات بين أرباب العمل والعمال وقد وردت تقارير مأذونة بان ذلك النوع من الممارسات حدث. إن الرق غير قانوني وقد ألغاه القانون عام 1981 غير أنه لا تزال توجد مناطق يسود فيها حالة (وضعية) "السيد" و "العبد". وقد طلبت لجنة خبراء منظمة الشغل الدولية بأن تتخذ الحكومة الإجراءات بغية تعليم الحظر على أي شكل أو مخلفات من الرق. وقد انتقدت منظمة العفو الدولية الحكومة على عدم اتخاذها مزيداً من الخطى لإلغاء العمل الإجباري.

لا يزال المواطنين يعانون من آثار وعواقب أجيال من ممارسة الرق تقييد عدة تقارير بأن بعض أفراد مجموعة البيض التي سيطرت طويلاً يستمرون في السعي أو الرغبة في استرافق البيضان السود والمجموعات العرقية الجنوبية. و تقييد تلك التقارير كذلك بأن مثل هذه المواقف تعيق مجهودات القضاء على مخلفات ونتائج الرق وهي أهداف تلتزم بها الحكومة وأهم أحزاب المعارضة. إن الممارسات المرتبطة بالرق تستمرة بقوة أكثر في الشرق والجنوب الشرقي حيث مستويات التعليم منخفضة عموماً وحيث توجد حاجة أكثر إلى القوة العاملة في أعمال شل رعي الماشية وزراعة الحقول.

لا يوجد نظام رق مكرس رسميا تتعاون فيه الحكومة والمجتمع لإرغام الأفراد على خدمة السادة. ومع ذلك تستمر تقارير غير مؤكدة نقول بأن الرق كشكل من أشكال العمل الإجباري والسلخة قد يستمر حسب ما يقال في بعض المناطق. وتستمر العبودية الطوعية حيث يواصل بعض العبيد السابقين العمل للأسيد السابقين مقابل فوائد نقدية أو غير نقدية مثل المسكن والغذاء والعلاج الطبي. وتبدو أسباب استمرار مثل تلك الممارسات اقتصادية ونفسية ودينية وإن كانت تختلف كثيرا بين المجموعات العرقية. غير أن الفقر والجفاف المستمر والاقتصاد الهش بداعل قليل للكثير مما يجعل بعض العبيد السابقين

عرضة لاستغلال ممكн من طرف أسيادهم السابقين. تقد بعض النقارير بأن بعض العبيد السابقين في تجمعات حضرية وأصلوا العمل لأسيادهم السابقين أو لآخرين بغية الاحتفاظ بالاستقادة من الأراضي التي زرعواها تقليدياً رغم أن القانون ينص على توزيع الأرض على من لا أرض لهم ومن فيهم العبيد السابقين. وقد طبق ذلك القانون في حالات عديدة (راجع الفصل 1 و). وإن الروابط النفسية والقبلية الراسخة بعمق تجعل كذلك من الصعب على كثير من الأشخاص كان أسلافهم عبيداً على مر الأجيال أن يقطعوا علاقتهم مع الأسياد السابقين لقبائلهم. وأخيراً بسبب المعتقدات الدينية في الماضي يستمر بعض الأشخاص في ربط أنفسهم بالسادة السابقين خوفاً من العقاب الديني إذا ما فُصمت تلك الرابطة.

إن النساء باللغات أمهات الأطفال قد يواجهن صعوبات أكثر ويمكن أن ترغمن على البقاء في حالة رق.

إن المشاكل المتعلقة بمخلفات و آثار الرق تبرز عادة إلى الساحة العامة في القضايا القضائية في معظم الأحيان على شكل نزاعات حول حضانة الأطفال و حول التركة بين السادة السابقين و العبيد السابقين أو ذريتهم. وفي معظم قضايا النزاع حول حضانة الأطفال بين الأسياد السابقين والإماء السابقات، شجع وزير العدل المحاكم بأن تحكم لصالح النساء وفي جميع قضايا الحضانة حكمت المحاكم تقديرياً لصالح النساء. غير أن الحكم القضائي نادر في تلك الحالات. ويصعب تحديد تلك الحالات في بلد يكثر فيه تعدد الزوجات والزواج "السري" بدون وثائق مكتوبة ويوجد فيه الطلاق والهجر. ولم ترد تقارير حول تلك الحالات خلال السنة.

وهناك ثلث منظمات غير حكومية هي إغاثة العبيد واللجنة الوطنية لمحاربة رواسب الرق بموريتانيا ومبادرة دعم نشاط الرئيس تهتم بالقضايا المتعلقة بتاريخ الرق في موريتانيا. ومن بين تلك المنظمات كانت إغاثة العبيد نشطة بشكل خاص في أفالات الانتباه العام حول الحالات التي لاحظت فيها العبيد السابقين يحرمون من حقوقهم وفي مساعدة العبيد السابقين في صعوباتهم مع الأسياد السابقين. وهناك منظمات غير حكومية أخرى لحقوق الإنسان والعمل المدنى تتبع هذه المسألة عن كثب. وإن الصحافة المستقلة التي تشمل جرائد يصدرها البيضان السود والمجموعات القومية الجنوبية الذين يركزون على مواضيع تهم تلك المجموعات القومية تسارع إلى أي حادث تعذر عليه لا تحترم فيه حقوق العبيد السابقين.

وتُركَز المفووضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج بشكل رئيسي نشاطها على معالجة رواسب وأثار الرق. وتُركَز الحكومة على التعليم ومحو الأمية والإصلاح الزراعي بوصفها أهم الوسائل لاستصال رواسب الرق ومعالجة آثاره. غير أن ملف الحكومة في الحالات التي أضر فيها حقوق الفرد المدنية بسبب وضعه كعبد سابق ملف لا يتضمن الكثير. وعندما تسجل شكاوى لدى الحكومة طبقاً للقانون حول حجز الأشخاص رغمما عنهم، فإنها تمتثل وإن كان ذلك في بعض الأحيان بعد حث كثير ومضي الوقت.

دوعضـم مـمارـسـات عـمل الطـفـل وـسـنـ التـشـغـلـ الـدـنـيـاـ

كان عمل الأطفال شائعاً في بعض أجزاء القطاع غير المصنف و يمثل مشكلة جوهرية و خاصة في مناطق الفقر داخل المدن

ينص القانون على الأطفال لا ينبغي تشغيلهم قبل سن 14 سنة في القطاع غير الزراعي إلا بتخисن استثنائي خاص منحة وزير الشغل حسب الظروف المحلية

وينص القانون على أنه لا يمكن تشغيل طفل دون سن 13 سنة في الزراعة بدون إذن وزير الشغل. وينص القانون على أن الأطفال المستخدمين بين سن 14 و16 سنة يتلقون 70% من الأجر الأدنى وأن الذين بين 17 و18 سنة يتلقون 90% من الأجر الأدنى. يزاول الأطفال الصغار في داخل البلاد بشكل شائع رعاية الماشية والزراعة وصيد السمك وأعمال هامة أخرى مساعدة في نشاطات أسرهم. غالباً ما يقود الأطفال الصغار في المناطق الحضرية الحمير ويوزعن الماء ومواد البناء. وتمشياً مع تقاليد قديمة يعمل العديد من الأطفال مساعدين متربين في الصناعات الصغيرة من القطاع غير المصنف. ولا يعمل الأطفال في القطاع الصناعي العصري.

وللحكومة مفتشية شغل عاملة مؤهلة لعرض القضايا المباشرة على السلطات القضائية المختصة. لكن لا تتوفر الحكومة على الموارد الكافية لتطبيق القوانين الموجودة حول شغل الأطفال.

هـ - ظروف العمل المقبولة:

إن الحد الأدنى للأجور البالغين هو 38,71 دولار أمريكي (9.872) أوقية شهرياً ويصعب على الأسرة المتوسطة سد حاجياتها الدنيا والمحافظة على مستوى معاش لائق بهذا الأجر.

لا يتجاوز أسبوع العمل القانوني العادي في غير الزراعة 40 ساعة أو ستة أيام دون تعويض الساعات الإضافية على أساس سلم متدرج حسب عدد الساعات الإضافية التي اشتبأها العامل. يعمل عمال المنازل وبعض الفئات الأخرى 56

ساعة أسبوعياً. إن مديرية الشغل بوزارة الشغل مسؤولة عن تطبيق قوانين الشغل غير أن نقص الإمكانيات المالية يحد في الواقع من ذلك التطبيق.

إن وزارة الشغل مسؤولة أيضاً عن تطبيق معايير الأمن ولكنها تفعل ذلك بشكل ناقص جداً نظراً لقلة الوسائل المالية. يستطيع العمال مبدئياً أن يخرجوا بأنفسهم من الظروف الخطيرة دون التعرض لفقدان عملهم غير أنهم في الواقع لا يستطيعون ذلك.

يحمي القانون العمال الأجانب الشرعيين لا العمال غير الشرعيين ويستطيع العمال الأجانب الانتماء إلى النقابات.

و- الاتجار بالأشخاص:

يحظر القانون الاتجار بالأشخاص ولم ترد تقارير حول الاتجار بالأشخاص داخل البلد ولا إليها ولا منها. وقد صدر قانون في 24 يونيو يضيق عقوبات جنائية جوهرية بما فيها الغرامات والأعمال الشاقة لمن يدانون بالاتجار بالأشخاص، ولم تقدم الحكومة بأي دعوى قضائية بمقتضى ذلك القانون حتى نهاية السنة.